

حرف الشراء وقوله وقد تحذف الحاء وقوله وقد يحذف فان بها
 يعنى الفعل والفاعل ويجوز كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المتبدا
 رعاة مطرفة لفظ الخبر ومعناه في الاستفهام ومعنى قوله
 وينتهي لا يشيرون اليهم لا يشيرون عندهم قرينة ولو قال ودانها
 عندي نعيم الحان الخبر **قوله** ويجاءت من معنى الدخول قد عرفت
 ما يمنعك عن القبول **قوله** اي على ليس هذا مفهوم من إضافة
 الاسم الى ما لا يقول المستفاد ومن الالف في عملها لا على
 ليس قلت الحكم بالشدود وعملها على ليس حتى توهم كثرة
 على الخروا قال التنوير اي على ليس تعيبت ما هو الواقع
 ومن قال العمل مستفاد من التشبيه باليس فقد عبر وكذا
 يجوز في وجه الضمير المشي لان التشبيه واقع من غير تشذوذ
 وانما الشذوذ في نتيجة النسبة لانه لا تشذوذ في نفسه وقوله
 على الخبر والجزء **قوله** ان ذكرا قليل على الشذوذ
 في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس **قوله**
 فيقتضيه عامر والسحاب وهو النكرة ومن قال وهو الشذوذ في
 محل **قوله** من صد كسب في الحاشية الصد والاعراض والبراح
 الزوال والضريبة ينزلان للحرب اي من العوض عن نيران الحرب
 فلا يزال ما عنهما **قوله** ولا يلزم ان يكون لشيء طين روي الشيخ
 الرضحي حيث قال انه لشيء طين ومنه وجوب تكوار المرفوع

بعد

بينهما

بعد فان التكرار اي يجب مع الفضل بينهما وبين معمولها بقى
 احتمال ان يكون لبراح من قبيل المشي جعل الشذوذ عن
 المفارقة في جعل الرجل عيني العود في رجا عدله واحتمال ان يكون
 لعا ملاطرا ان يكون متعلقا الطرف مرفوعا فلا اشتها و
 في البيت على على **قوله** اعلم المراد بالمتصرف المتصرف
 مبنية على الفعل كما ذكره في تعريف الفاعل **قوله** علامة كون
 الاسم مفعولا اي من حيث العلامة كون الاسم مفعولا **قوله**
 طر وتعرف علم المفدية ولا الا وتعرف المنصوبات بمررت بسلوات
 وسلمين وسلمين بل مررت بمررت وقوله وهي اي علامة كون
 الاسم مفعولا لا مع قيد احشيت فلا حاجة الى تعيد الامور الاربعية
قوله لصحي اطلاق صيغة المفعول عليه واذا حصلها فيض
 الاطلاق على كل من اطلق وهو ما قرن بفعل لفايدة ولم يستد اليه
 ذلك الفعل وتعلق به تعلقا محضه ولا يلحق انه يتنقض بمفعوله
 ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف لان يقال اطلاق
 المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله
 اختلاف الفاعيل فيه نظر لا تتقاضه بضرته تأديبا وكهنت
 كواصيح وفعل الضرب والتأديب ولت زيدا في ضربه فانه
 يصح اطلاق المفعول على هذه الامور لان يقال لا يضحى اطلاق
 المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويقتضيه

الشارح

ما جاز التصديقات